

لمحة تاريخية عن عمليات الفرز السريع

Chapter One Background on Quick Counts

"ترسو الديمقراطية على قناعة فحواها أن إمكانات إستثنائية تكمن في أيّ شعب عادي".
هاري إمرسون فوسديك (1878-1969)

إنّ عمليات الفرز السريع التي تجريها منظمات المجتمع المدني هي مشاريع معقدة وجديرة بالملاحظة. يخطط القادة الاستثنائيون غالباً لهذه المشاريع، فيما يجريها مواطنون شجعان وعاديون. تتطلب عمليات الفرز السريع الخبرة في الديناميكيات السياسية وفي تنظيم القاعدة الشعبية، فضلاً عن استيعاب نظرية العينات العشوائية واكتساب بعض المعرفة في مجال المعلوماتية. يشارك المئات أو الآلاف من المتطوعين في الفرز السريع فيصنون، ومن خلال مشاركتهم هذه، إحدى قواعد الديمقراطية، ألا وهي التصويت.

تتطلب عمليات الفرز
السريع الخبرة في
الديناميكيات السياسية
وفي تنظيم القاعدة
الشعبية، فضلاً عن
استيعاب نظرية العينات
العشوائية واكتساب
بعض المعرفة في مجال
المعلوماتية.

تستطيع عمليات الفرز السريع تقدير النتائج الرسمية أو التثبت منها، بالإضافة إلى اكتشاف المخالفات والإبلاغ عنها أو تبيان محاولات الاحتيال. في معظم الحالات، تبني عمليات الفرز السريع الثقة في عمل مسؤولي الانتخابات وفي شرعية العملية الانتخابية.


تحديد الفرز السريع

يُعرف الفرز السريع على أنه عملية تكديس المعلومات التي يجمعها مئات أو آلاف المتطوعين. تتأني المعلومات أو المعطيات كافة عن المراقبة المباشرة للعملية الانتخابية. يتتبع المراقبون عمل السلطات الانتخابية فيما تدير العملية الانتخابية وتقوم بتعداد أصواتها. فيدون المعلومات، بما في ذلك فرز الأصوات الحالي، على استمارات ذات معايير موحدة، ثم ينقلون النتائج التي توصلوا إليها إلى نقطة تجميع مركزية.

ليس الفرز السريع مماثلاً لاستطلاع رأي سياسي أو لاستطلاع يُجرى لدى مغادرة المقترعين مراكز الاقتراع. لا يعتمد الفرز السريع على طرح السؤال على الناخبين، أو أية جهة أخرى، حول كيفية اقتراعهم؛ كما لا يتطلب منهم الإفصاح عن طريقة انتخابهم. ولا تتضمن العملية التعبير عن آراء معينة، كما لا يلزم أي شخص كان بتقديم أية معلومة على الإطلاق.

تحاول المجموعات التي تسعى إلى جمع المعطيات من كل مراكز الاقتراع إجراء فرز سريع وشامل. تهدف عمليات الفرز الشامل إلى عكس نتيجة فرز الأصوات الرسمي. أمّا الهدف البديل والأكثر شيوعاً فهو حشد المجموعات للمعلومات من خلال انقضاء عشوائي علمي لمراكز الاقتراع، لتقدير النتائج بطريقة موثوق بها¹. تتطلب عمليات الفرز السريع المماثلة عدداً أقل من المتطوعين، بالرغم من أنّ المجموعات التي تجري

¹ راجع الفصل الخامس، المبادئ الإحصائية وعمليات الفرز السريع، للحصول على شرح مفصل حول نظرية العينات العشوائية.

<p>الفرز السريع</p> <p>يبُلِّغ المراقبون داخل مراكز الاقتراع عن العملية الانتخابية وتعداد الأصوات الانتخابية.</p> <p>موثوق به</p> <p>يعتمد على المراقبة المباشرة للاقتراع وفرز الأصوات.</p>		<p>استطلاع للرأي يلي الاقتراع</p> <p>يقابل أشخاص المواطنين خارج مراكز الاقتراع، ويسألونهم الإفصاح عن طريقة تصويتهم.</p> <p>غير موثوق به</p> <p>قد يعطي الأشخاص الذين تُجرى معهم المقابلة معلومات زائفة.</p>
---	---	---

الصورة 1-1:
الفرق بين الفرز السريع وبين استطلاع الرأي الذي يلي الاقتراع

عمليات الفرز السريع، من خلال استعمال عينة عشوائية تؤخذ من مراكز الاقتراع، غالباً ما تعين المراقبين في عددٍ من مراكز التصويت يفوق العدد الذي تشملته عينة الفرز العشوائية. يُؤدّي هذا الأمر إلى مساواة أوسع، ويوقر رادعاً أكبر في وجه التلاعب، كما يعزز مشاركة المواطن في العملية الانتخابية.

تتألف معظم عمليات الفرز السريع حالياً من: (1) تدقيق مستقل لنتائج التصويت الرسمي الإجمالية و (2) تحليل منهجي للأوجه النوعية في العملية الانتخابية. تُستعمل عمليات الفرز السريع لمراقبة التصويت كتمرين حسابي واضح إلى حدٍ معقول. فهل تمتّ عملية الفرز حسب الأصول أم تمّ التلاعب بها؟ هل تمّ احتساب الأصوات جيداً في المنطقة الانتخابية مقارنة بمجموع الأصوات الوطنية (أو أصوات المقاطعة)؟ هل عكست النتائج التي أعلنتها السلطات الانتخابية أو الحكومية الأخرى تفضيلات الناخبين؟ يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بناءً على مستواها الأساسي الأيسر، وذلك من خلال مراقبة الفرز السريع في المركز الاقتراعي ومقارنة فرز الأصوات المسجل مع النتائج الرسمية الصادرة عن مراكز الاقتراع، أو مقارنة أرقام الفرز السريع على المستوى الشعبي مع النتائج الوطنية الرسمية.

في الكثير من الحالات، لا سبيل لتقييم التعداد الرسمي للأصوات، بطريقة مستقلة، إلا من خلال هذا الفرز. ففي بيئة سياسية حيث تفتقد شريحة كبيرة من المجتمع الثقة في العملية الانتخابية، يمكن أن يعزّر الفرز السريع الثقة في النتائج الرسمية.

إنّ شبكة المتطوعين والاتصالات نفسها التي تُستعمل لنقل التقارير حول فرز الأصوات، تُستعمل أيضاً لجمع المعلومات حول الأوجه النوعية في العملية الانتخابية. أمّا الأسئلة النوعية التي تطرح عادةً في نماذج المراقبين، فهي على سبيل المثال:

- متى يفتح مركز الاقتراع؟ (يعطي المراقبون التوقيت الصحيح، مثلاً بين الساعة السادسة صباحاً والسابعة مساءً، أو بين السابعة صباحاً والثامنة مساءً، أو من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة التاسعة مساءً أو بعد التاسعة.)
- أين تتوفر الموارد الانتخابية اللازمة؟ (يتحقق المراقبون من المواد المتوفرة، ومنها لائحة المقترعين، وأوراق اقتراعهم، وأقلام حبر لا يُمحي، وصناديق اقتراع، وحجيرات اقتراع، ولوائح تدوين.)
- متى يبدأ التصويت؟ (يعطي المراقبون الإجابة الصحيحة، أي مثلاً: بين الساعة السابعة صباحاً والثامنة مساءً، أو من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة التاسعة مساءً، أو من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة العاشرة ليلاً أو ما بعد العاشرة.)

تتألف معظم عمليات الفرز السريع حالياً من:
(1) تدقيق مستقل لنتائج التصويت الرسمي الإجمالية و
(2) تحليل منهجي للأوجه النوعية للتصويت وعمليات الفرز.

- هل تمّ رصد أيّة مخالفة خلال العملية الانتخابية؟ (توفر الاستمارة لائحة تحتوي على المشاكل المتوقعة التي ينبغي التحقق منها. أمّا المشاكل التي تنطرق إليها فهي حرمان المقترع المؤهل للاقتراع من حقّ التصويت، بالإضافة إلى الاقتراع غير القانوني، وملء صناديق الاقتراع، والتعرض إلى سرية الأوراق الانتخابية.)
- أيّ أحزاب سياسية ممثلة بمندوبين داخل مراكز الاقتراع؟ (الأحزاب مسجلة ضمن الاستمارة، ويتحقق المراقبون من الممثلين الحاضرين.)
- هل اعتراض مراقبو التصويت على النتائج في مراكز الاقتراع؟ (يمكن أن تقدم الاستمارة لائحة بالأسباب القانونية التي تستدعي تقديم الشكاوى الواجب التحقق منها.)
- هل استكملت لوائح التدوين بدقة؟²

يمكن أن تستعمل المجموعات هذه المعلومات من أجل التحري عن الحوادث التي تحصل في مراكز الاقتراع والتبليغ عنها. غير أنّ هذه المعطيات أكثر فعالية في شكلها الإجمالي، ممّا يتيح للمجموعات التعليق على نوعية العملية ككل، وكشف المخالفات التي كانت لتؤثر على نتائج الانتخابات على نحو دقيق.

NAMFREL (حركة المواطنين
الوطنية من أجل انتخابات حرة)



لمحة تاريخية عن الفرز السريع - مثال نامفرال - NAMFREL الفلبين، 1986:

أثارت النتائج الانتخابية التي أعلنها الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس الارتياح الشديد سنة 1984. عند إطلاق الرئيس ماركوس انتخابات رئاسية خاطفة سنة 1986، استهلت نامفرال - NAMFREL (حركة المواطنين الوطنية من أجل انتخابات حرة) "عملية الفرز السريع" كمحاولة شاملة لعكس نتائج الفرز الرسمي الذي يجري في تسعين ألف مركز اقتراعي. وبخلاف معظم عمليات الفرز السريع اللاحقة التي تجمع المعلومات من عينة إحصائية عشوائية، أجرت حركة نامفرال مهمة جديرة بالملاحظة عند جمع المعطيات من معظم المراكز الاقتراعية. كانت مهمة المنظمة مفيدة جداً في كشف الاحتيال الكبير في عمليات الفرز الذي حاول مؤيدو ماركوس اللجوء إليه.

يشتهر منظمو نامفرال بأنهم روّاد الفرز السريع في الديمقراطيات الناشئة. ففي السنوات التي تلت تجربتهم الأولى، تطوّرت عمليات الفرز السريع، وجرى اختبارها على نحو شامل، حتى صارت تُمثل حالياً التطبيق الأفضل للمجتمع المدني في مراقبتها عمليات التصويت والجدولة.

أهداف الفرز السريع

يبدأ الفرز السريع الناجح بفهم واضح لأهداف المشروع والإعلان عنها. على رؤساء الفرز السريع أن يحدّدوا أهدافهم من أجل تسهيل مقارنة استراتيجيّة ومخطط تكتيكي في الوقت نفسه. تشمل الأهداف المُحتملة:

- إحباط الاحتيال؛
- كشف الاحتيال؛
- تخمين النتائج في الوقت المناسب؛
- إدخال الثقة تدريجاً في العملية الانتخابية والنتائج الرسمية؛
- الإبلاغ عن نوعية العملية الجارية؛

² يوجز الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، الاعتبارات اللازمة لتطوير الأسئلة الواردة في استمارات الإبلاغ عن نتائج الفرز السريع. يناقش الفصل طول الاستمارات المثالي وأنواع الأسئلة التي يجب تفاديها (مثلاً، الأسئلة المفتوحة الأخرى). كما يُنصح باختبار الأسئلة لتبيان فائدتها وصلاحياتها وإمكانية الاعتماد عليها وشموليتها وفئات الأجوبة الحصرية والفعالية الإجمالية.

- تشجيع مشاركة المواطن؛
- توسيع النطاق التنظيمي وبناء المهارات؛ و
- الإعداد لنشاطات مستقبلية.

إحباط الاحتيايل

يشكل إحباط الاحتيايل السبب الأساسي الداعي للشروع في عملية فرز سريع. فباستطاعة الفرز السريع الذي لقي ترويجاً واسع النطاق، وتمّ تنفيذه على يد منظمة أو حزب سياسي ذي مصداقية، أن يردع أيّ فرز احتياليّ للأصوات أو يضبطه.

من أجل إتمام هذا الهدف الرادع، يجب الترويج جيداً للفرز السريع وإجراؤه على نحو شفاف. ومن شأن الترويج للمشروع أن يزيد نسبة الوعي في أنّ سوء السلوك الانتخابي سيُكشف لا محالة. كما يجب فهم منهجية المشروع والوثوق بها. بالإضافة إلى ذلك، يجب ترويج المشاريع وجعلها علنية لفتح باب النقاش والتدقيق؛ كما يجب نشر المطبوعات على غرار كتيبات التدريب الخاصة بالمراقبين والاستمارات.

مثال: التشيلي، 1988

في الاستفتاء العام³ الرامي إلى تحديد إمكانية تمديد ولاية بينوشيه الرئاسية، لجأت لجنة الانتخابات الحرة (CEL) إلى استعمال الفرز السريع المرتكز على الإحصاءات لتخمين النتائج الواردة من 22 ألف مركز اقتراعي في التشيلي. خمنت لجنة الانتخابات الحرة (CEL)، ارتكازاً على عينة تبلغ حوالي 10 بالمائة من مراكز الاقتراع، تخميناً دقيقاً، فوز القوات المناهضة لبينوشيه. أدى الفرز السريع إلى إعلان أحد أعضاء المجلس العسكري الحاكم عن تصريح يقرّ فيه بالهزيمة. قدر الخبراء أنه من المرجح جداً أن نظام بينوشيه كان سيتلاعب بفرز الأصوات الانتخابية لإعلان فوزه، لو لم يكن من هذا المنتقس للتحقق المستقل من الفرز.

لجنة الانتخابات الحرة (CEL)



كشف الاحتيايل

في الحالات التي عجز فيها الفرز السريع عن ردع الاحتيايل، من الضروري أن تكون المعطيات قادرة، على الأقل، على كشفه عند فرز الأصوات.⁴ قد يرتكز هذا الكشف على تحديد التضارب في المقارنات بين نتائج التعداد في مراكز الاقتراع حيث لا تعكس النتائج الرسمية تلك التي توصل إليها المراقبون. في الغالب، يمكن جلاء الاحتيايل لدى اختلاف عملية الجدولة الرسمية عن النتائج الشاملة للفرز السريع أو عن أية تخمينات إحصائية.

اللجنة من أجل العدل والسلام

مثال: باناما، 1989

حين تبين الرئيس البانامي مانوال نورييغا أنّ ممثله في الانتخابات الرئاسية يوشك على خسارة الانتخابات، علقت الحكومة جدولة النتائج على صعيد المناطق، وحاولت الإعلان عن نتائج احتيالية. فاستعملت منظمة تابعة للكنيسة الكاثوليكية، "لجنة الأبرشية للتعاون بين جمهور المؤمنين" (وهي تلك التي سبقت اللجنة من أجل العدل والسلام)، فرزها السريع (ويدهمه



³ الإستفتاء العام هو اقتراع يصوّت من خلاله الشعب في بلد ما، ضمن مقاطعاته كافة أو في إحدى مناطقه الانتخابية، مع اقتراح أو ضده، وغالباً ما يكون حول دستور وطني مقترح أو مسألة حكم.

⁴ كما يكشف الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، يمكن للفرز السريع المساهمة في كشف المخالفين وتأثيرهم على نتائج الانتخابات.

تعداد شامل أجرته المعارضة السياسية) للنتيئة بنتائج التصويت في حال تم إحصاء الأوراق الانتخابية بحسب الأصول وعلى نحو كامل. أظهرت هذه النتيجة المستقلة أن مرشح نوريغا خسر الانتخابات فعلياً، مما اعتبر أحد العناصر الأساسية التي أضعفت نظام نوريغا.

تخمين النتائج في الوقت المناسب

في الديمقراطيات الانتقالية، يستغرق فرز الأصوات الرسمي غالباً أياماً أو حتى أسابيع، قبل إعلان النتيجة رسمياً. قد يتسبب التباطؤ الطويل الذي يفصل بين إتمام عملية التصويت وبين إعلان النتيجة الرسمية بظهور مناخ سياسي متقلب وفراغ سياسي يهدد الاستقرار. هنا يحين دور الفرز السريع والدقيق والموثوق به الذي يخمن النتائج في الوقت المؤاتي، كما يساعد على تخفيف التوتر الذي يلي الانتخابات، ويزيد ثقة المواطن في الحصيلة الانتخابية.

مثال: إندونيسيا، 1999

المنتدى الإندونيسي لرعاة الأبرشيات



في أولى الانتخابات النزيهة والحرّة في تاريخ إندونيسيا، برهن الفرز السريع الذي أجراه المنتدى الإندونيسي لرعاة الأبرشيات عن فعاليته الحاسمة. فقد أدى الشكل الجغرافي المثبط للهمّة، والبنية التحتية الريفية المحدودة، إلى شبه انهيار آليات فرز الأصوات الانتخابية التي تجريها الحكومة. ولعلّ النتائج الوحيدة الموثوق بها، لأسابيع عديدة، هي تلك التي قررها الفرز السريع الذي أجراه منتدى رعاة الأبرشيات. فأدى نشر هذه النتائج إلى طمس الشائعات والحوول دون اندلاع شغب مدنيّ.

إدخال الثقة تدريجاً في العملية الانتخابية

عندما يشكك الناخبون في الحكومة، يمكن أن تقلص عملية الفرز السريع التي تجريها المنظمات المدنية الموثوق بها و/أو الأحزاب السياسية من إمكانية التلاعب بالنتائج، وبالتالي تزيد ثقة الناخب في النتائج. في تلك الحالة، يعدّ الفرز السريع طريقة التحقق الوحيدة المتوقّرة غالباً لدى التشكيك في النتائج الرسمية.

أمّا في البلدان التي لم تعزّز فيها السلطات الانتخابية مخزون ثقة كافياً، قد يولد التوتر السياسي جواً ينسف استقرار المؤسسات السياسية. في هذه الأحوال، يمكن اللجوء إلى الفرز السريع لدعم سمعة السلطات الانتخابية والتحقق من النتائج الرسمية.

مثال: بلغاريا، 1990

الجمعية البلغارية للانتخابات العادلة وصون الحقوق المدنية (BAFECR)



في أول انتخابات تلت انهيار النظام الشيوعي، كانت قوات المعارضة المشتركة (UDF) متأكدة من إلحاقها الهزيمة بالحزب الاشتراكي (الحزب الشيوعي سابقاً). لم تكن تتصوّر أنها قد تخسر ضمن انتخابات حرّة ونزيهة. لكن لدى إظهار النتائج وفوز الحزب الاشتراكي، نشأ التوتر وتفاقم بصورة دراماتيكية عند احتشاد ستين ألف عنصر من قوّات المعارضة المشتركة في وسط العاصمة صوفيا؛ كما انتشرت فرقة ضخمة من قوى الأمن الحكومية. فما كان من الجمعية البلغارية للانتخابات العادلة وصون الحقوق المدنية (BAFECR)، وهي منظمة تثق بها المعارضة، إلا أن أجرت فرزاً سريعاً. وبرهنت نتائج جمعية BAFECR للمعارضة خسارتها، إنما من دون تعرّضها للغش. عندئذٍ، عاد المتظاهرون إلى بيوتهم بسلام.

الإبلاغ عن نوعية العملية الجارية

ترتكز غالبية الشكاوى ضدّ العمليات الانتخابية على ما تتناقله الألسنة. فعلى سبيل المثال، قد يزعم أحد الأحزاب بأنّ مؤيديه قد منعوا من الانتخاب؛ فيما يقدّم أحد الأحزاب، في مثالٍ آخر، شهوداً يدّعون أنّهم تلقوا مبلغاً من المال كي يصوتوا لصالح مرشح معين. من هنا، إنّ الافتقار إلى الوثائق والتحليل المتعلقة بأثر المشاكل المماثلة يضاعف من صعوبة حلّها.

يرمي الفرز السريع إلى جمع المعلومات المنهجية والموثوق بها حول أوجه العملية النوعية. يمكن أن تعوّل الأحزاب المعارضة والمراقبون المستقلون على مناهج إحصائية، تستعملها عمليات الفرز السريع، لتوفير الدليل الشرعي الجدير بالثقة حول عمليات التصويت وتعداد الأصوات.⁵ يتعدّى الفرز السريع الروايات المنقولة ولا يعتدّ بها في وصف حجم المشاكل في العملية الانتخابية وصرامتها. يمكن أن تحدّد المعلومات حول نوعية هذه العملية ملائمة التقييم الكمي لعملية جدولة الأصوات.

مثال: الجمهورية الدومينيكانية، 1996

بسبب حرمان عشرات الآلاف من مؤيدي الحزب السياسي المعارض من التصويت في انتخابات الجمهورية الدومينيكانية سنة 1994، عن عمد، تمكن المرشح خواكين بالأغير من الادّعاء بكسب المعركة الرئاسية عن طريق الاحتيال. عندئذٍ تفجّرت أزمة سياسية؛ ونتيجة لذلك حكم بالأغير نصف ولايته الرئاسية، قبل أن يُخذ قرار بإجراء انتخابات جديدة سنة 1996. تأسست منظمة دومينيكانية مدنيّة غير حزبيّة تُدعى "المشاركة المدنية" (PC- PARTICIPACION CIUDADANA) من أجل مراقبة الانتخابات. في المرحلة التي سبقت الانتخابات، عبّر أحد الأحزاب السياسية عن قلقه الشديد حيال احتمال التصويت غير القانوني الذي يقوم به غير المواطنين. فزادت هذه الشكوك التوتّر، وزادت الشكوك بأنّ التصويت غير القانوني، أو الحرمان من التصويت بسبب التطبيق الصارم للإجراءات، سيفسد الانتخابات. غير أنّ تقارير منظمة "المشاركة المدنية" (PC) عن اليوم الانتخابي أكدت خلوّ العملية الانتخابية من المشاكل نسبياً، مما ساعد في تهدئة القلق خلال جولتي الانتخابات. كما ساهمت أيضاً تقارير مماثلة أعدتها مجموعة المراقبة المحليّة خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 2000، في تهدئة المشككين وتوضيح وضع هذا البلد.

"المشاركة المدنية" (PC)



تشجيع مشاركة المواطن

يقوم منظمو الفرز السريع بحشد المئات والآلاف وأحياناً عشرات الآلاف من المواطنين. وهم غالباً من الأفراد الذين لا يودّون المشاركة في سياسات حزبيّة لكنهم لا يزالون يودّون دعم تطوير نظام سياسي ديمقراطي على نحو ناشط. من هنا، يقدّمون خدماتٍ في التدريب على الفرز السريع، ومراقبته، ومعالجة المعطيات، ويضطلعون بأدوار داعمة أخرى. كما يصبحون من الضالعين في العملية الانتخابية ضمن البلد المعني، وغالباً ما يواصلون العمل في مشاريع مماثلة في المرحلة التي تلي الانتخابات.

مثال: أوكرانيا، 1999

تأسست لجنة الناخب الأوكراني بالتعاون مع منظمة طلابية ومجموعة لحقوق الإنسان ونقابة في سنة 1994. أظهرت لجنة الناخب الأوكراني (CVU) اهتماماً في مراقبة الانتخابات النيابية الأولى في هذا البلد التي نُظمت بعد

⁵ راجع أيضاً الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، لمزيد من المعلومات حول التحليل النوعي.

لجنة الناخب الأوكراني (CVU)



أن حصلت أوكرانيا على استقلالها. قامت لجنة الناخب الأوكراني بحشد أكثر من 4000 مراقب لهذه الانتخابات، وأكثر من 17000 مراقب لانتخابات 1998 النيابية، و 16000 لانتخابات سنة 1999 الرئاسية، كما أجرت لها فرزاً سريعاً. ثمّ عقدت لجنة الناخب الأوكراني (CVU)، في 160 مركزاً تابعاً لها في البلد، أكثر من 200 اجتماع حول قانون الانتخاب سنة 1998، تضمّن أكثر من 10000 شخص و700 اجتماع، ازداد عددها بشكل ملحوظ في انتخابات سنة 1999. وأنشأت لجنة الناخب الأوكراني "مراكز إستشارية عامة" في كل أنحاء البلد من أجل زيادة نشاطاتها في المراقبة الانتخابية، من خلال مبادرات التريية المدنية لمراقبة نشاطات النواب، والحثّ على إجراء إصلاحات في القانون الانتخابي، ومساعدة المواطنين في صياغة رسائل المطالب، وتطوير مقاربات لاثصال مباشر بين المواطنين والهيئات الحكومية. ساهمت المهارات والبنى التنظيمية التي طوّرتها لجنة الناخب الأوكراني، من خلال فرزها السريع ونشاطاتها الموسّعة في مراقبة الانتخابات، في مساعدة اللجنة ذاتها كي تصبح مركزاً أساسياً لتعزيز مشاركة المواطن في الشؤون الحكومية والعامة.

توسيع النطاق التنظيمي وبناء المهارات

يتطلب تخطيط الفرز السريع وإجراؤه مهارة إدارية وانضباطاً تنظيمياً عاليين. من شأن عمل بهذا التعقيد أن يربط عناصر منظمة مدنية جديدة، خلال مشروع أولي مرتبط بالانتخابات. كما يمنح الأحزاب السياسية خبرة هامة في تأسيس منظمة. تساعد عمليات الفرز السريع في توسيع النطاق التنظيمي من خلال حشد أعداد كبيرة من المتطوعين ضمن العملية، وبناء قدرات المجموعات المدنية أو الأحزاب السياسية لإدارة مشاريع طويلة الأمد.

مثال: كينيا، سنة 1997

أظهر المجتمع المدني في كينيا قوته من خلال استقطاب أكثر من 28 ألف متطوع لمراقبة الفترة التي تسبق الانتخابات، وإجراءات التصويت، والفرز في اليوم الانتخابي. قام المراقبون المحليون بتغطية أكثر من 14 ألف مركز اقتراع، بالإضافة إلى العديد من مراكز الفرز. أما اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام (التي تعمل بالشراكة من أجل المراقبة الوطنية، بالتعاون مع المجلس الوطني لتجمع كنائس كينيا ومعهد التربية الديمقراطية)، فقد أجرت عملية فرز سريع. فتمّ جمع المعطيات بتمهّل واستعمالها للنتيبت من تسوية الثقة في الجدولة الرسمية. ولما كانت هذه المقاربة قد أثبتت إلى حدّ كبير، فقد تمكنت اللجنة والمنظمات الشريكة لها من استعمال الطريقة عينها في الانتخابات المقبلة.

الإعداد لنشاطات مستقبلية

يمكن أن تمهّد عمليات الفرز السريع الطريق للمجموعات الراعية كي تشرع في نشاطات مؤسسة لديمقراطية غير انتخابية. فتصبح عمليات الفرز السريع الناجحة مرجعاً لتأثير المواطنين على العملية السياسية. وتتبق المنظمات المدنية من خبرات الفرز السريع، متمنّعة بالصدق والفعالية، فيطلب المواطنون منها عندئذ أن تمضي قدماً في أعمال مماثلة، متوقعين منها الاستمرار فيها. تعدّ هذه المنظمات مجهّزة للقيام بمهامها على هذا النحو لأنّ إجراء عمليات الفرز السريع تبني المهارات التي يمكن توظيفها في مجموعة متنوعة من النشاطات. وبالفعل، فقد عملت العديد من المنظمات

اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام (CJPC)



التي استهلّت نشاطها في مشروع الفرز السريع، لاحقاً، في برامج ترمي إلى تعزيز المساءلة والشفافية في الحكومة، وتثقيف المواطنين على المبادئ الديمقراطية وآلياتها، فضلاً عن المدافعة عن الإصلاحات الديمقراطية أو عن سياسات خاصة.

مثال: غونغ GONG، سنة 2000

قبل بدء الانتخابات في كرواتيا سنة 1997، شرع عدد من المنظمات الوافدة من أنحاء البلاد كافة في مهمة الغونغ GONG (وهم مواطنون منظمون لمراقبة الانتخابات). غير أنّ السلطات الانتخابية لم تسمح للمراقبين المحليين بالدخول إلى المراكز الانتخابية؛ عندئذٍ قامت "غونغ" باستفتاء الناخبين لدى خروجهم من المراكز، ثم جمعت النتائج في تقرير حول العملية الانتخابية. سنة 1998، حصلت "غونغ" ولجنة هلسينكي الكرواتية على أمر صادر عن المحكمة الدستورية الكرواتية، يوصي السلطات الانتخابية بالسماح بالمراقبة الانتخابية غير الحزبية. وهكذا، نجحت "غونغ" سنة 1999، من خلال الضغط على مجلس النواب، بتعديل القانون الانتخابي، مفسحة المجال أمام المراقبة الانتخابية غير الحزبية. وقد شملت الحملة تربية وحشداً مدنيين وواسعي النطاق، وتضمنت توزيع مئات الآلاف من المنشور، وإذاعة الأفلام الدعائية القصيرة وبثها، وإجراء المقابلات في كل أرجاء البلاد. بالإضافة إلى مراقبة الانتخابات - بما في ذلك إجراء الفرز السريع - أصبحت المدافعة ونشاطات التربية المدنية علامتين إضافيتين من علامات "غونغ" المميزة. ابتداءً من سنة 2000، طوّرت "غونغ" برنامج "برلمان مفتوح" على قدر عالٍ من الأهمية، زار من

مواطنون منظمون لمراقبة الانتخابات



أسئلة متكررة

هل يجب أن تعطي المجموعات الأولوية لمشاريع الفرز السريع على حساب أنواع أخرى من عمليات المراقبة الانتخابية؟

بالرغم من الأهمية التي تحظى بها خطة الفرز السريع، لا تحلّ هذه الطريقة محلّ مراقبة انتخابية أكثر شمولية. فيعدّ الفرز السريع إحدى الأدوات العديدة المتوقّرة لمراقبي الانتخابات. فيركّز الفرز السريع، وفق تحديده السائد، على مهمة التنبّط من دقة فرز أوراق الاقتراع التي توضع داخل الصندوق، في مرحلة أولية، وبقاء هذه الأصوات جزءاً من التعداد الانتخابي النهائي. في حال وضعت ورقة انتخابية في صندوق الاقتراع بطريقة غير قانونية، سيعتبره الفرز السريع صوتاً قانونياً بدون شكّ (إلا في حال انكشف ملء الصناديق غير القانوني أيضاً). فإن كان المقترعون قد تلقوا مبلغاً من المال مقابل أصواتهم، سيعدّ الفرز السريع هذه الأصوات شأنها شأن غيرها أيضاً. أما إن أكره الناخبون على عدم الاقتراب من مراكز الاقتراع، أو دعم حزب أو مرشّح معين، فلن يبلغ الفرز السريع عن هذه المشكلة. بالتالي، لا يمكن أن يقوم الفرز السريع مقام أوجه مراقبة أكثر نوعية للانتخابات. أمّا الأمور الحاسمة في مراقبة شاملة للعملية الانتخابية، فهي: (1) الإشراف على مبدأ اعتماد القانون الانتخابي والتعليق عليه (2) المراقبة والتحقق من: تسجيل الناخبين، وصلاحيّة المرشّحين والأحزاب للتصويت، وإمكانية وصول كل متبار في الانتخابات إلى وسائل الإعلام وإجراء الحملة الانتخابية، والتحقق من المشاكل التي تحصل بعيداً عن مراكز الاقتراع، والمرحلة الانتقالية التي تلي الانتخابات⁶.

⁶ راجع دليل المعهد الديمقراطي الوطني: "كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات: دليل من الألف إلى الياء (1995)" ومنشورات أخرى أصدرها المعهد الديمقراطي الوطني حول مراقبة سجلات الناخب والمراقبة الإعلامية وغيرها من المواضيع.

خلاله أول المواطنين الجلسات النيابية، كما نظمت أول جولات لمواطنين داخل مجلس النواب، ومُنحوا الإذن بالإطلاع على المقترحات النيابية. وقد نشرت "غونغ" كتيباً حول الإجراءات النيابية، كما بدأت بمشروعها "ساعة المواطن"، حيث يلتقي المواطنون بمرتبليهم المُنتخبين على الأصعدة المحلية الوطنية من خلال مناقشة عامة، تجريها هيئة مستشارين ضمن جماعات وعن طريق برامج مناقشات إذاعية. بالإضافة إلى ذلك، كُيفت "غونغ" برنامجها النيابي من أجل فتح عدد من مجالس المقاطعات والمدن والبلدية أمام المواطنين الكرواتييين.

شروط الفرز السريع المُسبقة

قبل أن تتعهد مجموعة معينة بالشروع في عملية فرز سريع، عليها أن تحدّد أولاً إن كانت العملية قابلة للتنفيذ أم لا. لكن في بعض الحالات، تعدّ متطلبات الفرز السريع الناجح غائبة، رغم كونه قابلاً للتنفيذ. لذا يجب التقيد بثلاثة شروط أساسية:

- يجب أن يتمكّن المراقبون من الوصول إلى مراكز الاقتراع والفرز؛
- يجب أن تتمتع المجموعة بمصادقية (أي يجب أن يثق بها معظم الحاضرين الأساسيين يوم الانتخاب)؛ و
- يجب أن يلقي المشروع دعماً من المراجع المناسبة.

الوصول إلى المعطيات

ترتكز عمليات الفرز السريع على مراقبة واقعية للأحداث. على المراقبين أن يحظوا بحرية الوصول إلى عمليات التصويت والفرز، على الأقل. إن حرية الوصول طيلة النهار إبتداءً من إفتتاح التصويت ولغاية انتهائه، ضرورية في حال أرادت المجموعة مراقبة تقييم أوجه العملية الجارية. أمّا الحل الأمثل فهو طلب مجموعات الفرز السريع إذن السلطات الانتخابية لضمان حرية وصول المراقبين إلى مركز الاقتراع، والاطلاع على عملية الفرز بأصعدها كافة.⁷

على المجموعة المدنية

التي تخطط لإجراء

عملية فرز سريع أن

تكون مهيأة لاكتساب

المصادقية من الجمهور

الذي تعدّه حاسماً

لتحقيق أهدافها.

المصادقية حيال الجمهور

على المجموعة المدنية التي تخطط لإجراء عملية فرز سريع أن تكون مهيأة لاكتساب المصادقية من الجمهور الذي تعدّه حاسماً لتحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال، إن كان الهدف الأساسي يكمن في ردع عمليات الاحتيال، تصبح السلطات الانتخابية والأحزاب السياسية هي الجمهور الأساسي. أمّا إذا كان الهدف تنمية الثقة العامة في العملية تدريجاً، فلا بدّ من ترسيخ المصادقية مع عامة الناخبين.⁸

تتألف المصادقية من عنصرين أساسيين هما الكفاءة والاستقلالية. بهدف ترويج مفهوم الكفاءة، على المجموعات بحدّ ذاتها أن تتعامل على نحو شفاف. كما عليها أن تنشر موادّ عامة كالمواثيق والقوانين الداخلية والبيانات المالية، ثمّ تنشر مخططاتها ومناهجها التي يجب أن تكون مقنعة وقابلة للتنفيذ. من الضروري أن يكون راعي أيّ فرز سريع مستقلاً في أعين الجمهور الأساسي. من أجل ضمان هذه الاستقلالية، يمكن أن تفرض المجموعات ألا يخفي أيّ رئيس فردي، أو أيّ عضو في فريق العمل، أو أيّ متطوّع انتماءً أو تأييداً سياسياً.

⁷ راجع الفصل الثالث، تعزيز عملية الفرز السريع، للحصول على وصف مفصل للطرائق التي تضمن حقوق المراقبين للدخول إلى مراكز الاقتراع ومراكز الفرز.

⁸ راجع الفصل الثالث، تعزيز عملية الفرز السريع، للحصول على المزيد من المعلومات الشاملة حول إرساء المصادقية مع الحاضرين الأساسيين بالإضافة إلى تنظيم حملة دعائية.

لدى استحالة هذا الأمر، يكون الحل البديل في إنشاء منظمة متوازنة ذات تمثيل سياسي.^{10,9}

الموارد المناسبة

إنّ الموارد البشرية والتقنيّة والماليّة ضروريّة لإجراء فرز سريع. على المجموعات أن تُنشئ شبكة من المتطوعين على نطاق البلد، كما عليها تنظيم جمع المعطيات على نطاق واسع. ولا بدّ من التمويل من أجل إنشاء شبكة المراقبة والنظام التقني ودعمهما. يمكن الحصول تقليدياً على التمويل من مصادر مثل الوكالات المانحة الدوليّة ومن المنظّمات غير الحكوميّة.¹¹

يتضمّن كل قرار متعلّق ببنية فرز سريع، تقريباً، صلةً بمراد بعيدة المدى. فتستلزم السرعة توفر الهواتف والحواسيب من أجل جمع المعلومات ومعالجتها. كما أن الدقة تتطلب أنظمة أكثر تطوراً لمعالجة المعطيات وإنجاز التقارير. أما الشموليّة، فيقصد بها عدد أكبر من المتطوعين، وزيادة نسبة التدريب وتكاليف اليوم الانتخابي.

المضيّ قدماً

يقدم هذا الفصل معلومات أساسيّة حول عمليّات الفرز السريع، وكيفيّة إجرائها، وشروط نجاحها. بالنظر إلى هذه المعلومات، تتجاهل بعض المجموعات الفرز السريع فتكفّ عن اعتباره أحد نشاطاتها المحتملة. وقد تقرر أنّ القيود الماليّة والزمنيّة تقف عقبة في وجه النجاح، أو أنها قد تركز حصرياً على النشاطات التي تسبق الانتخابات كمراقبة تسجيل الناخبين، وتدقيق سجلّ الناخب، وتفحص عمليّات صلاحية التصويت، ومراقبة الإرهاب السياسي، وتقييم دور الإعلام.

حتى في الحالات التي يُستبعد فيها الفرز السريع، تتطلب مراقبة نوعيّة عمليّات اليوم الانتخابي القدرة على التحدّث سريعاً نسبياً عن الصورة الوطنيّة؛ مما يتطلّب نظام اتصالات سريع ينقل أخبار عيّنة من البلاد. صحيح أنّ العيّنات الإحصائيّة ذات هوامش الخطأ الضئيلة جداً قد لا تكون مطلوبة لهذا الأمر، غير أنّ دراسة تقنيّات الفرز السريع تساعد إلى حدّ كبير في تصميم جهود المراقبة في اليوم الانتخابي.

تقرّر العديد من المجموعات الشروع في فرز سريع. في تلك الحالة، عليها أن تختار بين إحدى المقاربات الثلاث التالية:

ستساعد دراسة تقنيّات الفرز السريع إلى حدّ كبير في تصميم جهود المراقبة في اليوم الانتخابي.

• **المباشرة بالفرز السريع بالإضافة إلى مشروع تكميّ واحد أو أكثر يسبق الانتخابات، ومراقبة موسّعة في اليوم الانتخابي-** تبدأ المقاربة الشاملة لمراقبة الانتخابات بتحليل إطارها القانوني والبيئة السياسيّة الواسعة، بما في ذلك المشاكل القديمة والمتوقّعة. أما بالنسبة للمشاريع السابقة للانتخابات والمكمّلة للفرز السريع، فقد تكون بسيطة كتسجيل الشكاوى التي

⁹ راجع الفصل الثاني، المباشرة بالعمل، للمزيد من مناقشة الاستراتيجيات اللازمة لتأليف فريق قيادي لضمان إستقلاليّة المنظمة. يقترح الفصل الرابع، إنشاء شبكة المتطوعين، بعض الأساليب لضمان حياد المتطوعين.

¹⁰ الأحزاب السياسيّة معنيّة أيضاً في تثبيت صحة فرزها السريع وإمكانية التعويل عليه. بحقّ لها أن تقرر عدم نشر نتائجها، إنما من مصلحتها أن تظهر أنّ منهجيتها صحيحة ومطبّقة حسب الأصول. باستطاعتها القيام بهذه الخطوة من خلال دعوة فريق تقييم محايد، على سبيل المثال، يحظى بالاحترام، ليقوم بتقييم الفرز السريع.

¹¹ راجع الفصل الثاني، المباشرة بالعمل، للمزيد من المعلومات حول الموازنات وجمع الأموال.

يقدمها المواطنون أو الأحزاب السياسية والإبلاغ عنها، أو معقدة كراعية مشروع تربية مدنيّة وطني. يمكن للمنظمات التي تحظى بالوقت الكافي والقوة التنظيمية والموارد المالية أن تراقب عدّة عمليات تسبق الانتخابات، كما تنظّم فرزاً سريعاً وتشرف على المراقبة طيلة اليوم الانتخابي. وقد أدار العديد من المجموعات جهوداً مماثلة في ميدان المراقبة الشاملة على نحو جيد؛ غير أنّ التجارب أظهرت أنّه من السهل سوء تقدير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإجراء عملية فرز سريع؛ كما يترثب على رؤساء المجموعات أن يتأهبوا لتحويل الموارد الضرورية لهذا المشروع مع اقتراب موعد الانتخابات.

- تنظيم الفرز السريع بالتزامن مع برنامج مراقبة عامة لليوم الانتخابي- في هذه الحالات يتمّ تدريب جميع المتطوعين كمراقبين عامين. وحالما يتمّ تحديد العينة، يُحدّد المتطوعون الذين يعيشون على مقربة من المراكز الاقتراعية، فيخضعون لتدريب كمتطوعين في الفرز السريع. فعلى سبيل المثال، استقطبت المجموعة النيكاراغوية "الأخلاق والشفافية" أكثر من 4000 متطوع ودرّبتهم استعداداً للانتخابات الوطنية التي جرت سنة 2001، غير أنّ ألفاً من هؤلاء المتطوعين، ليس إلا، شاركوا في الفرز السريع مشاركة مباشرة. تولي هذه المقاربة أهمية قصوى لمفعول الفرز السريع الرادع، وتستقبل أعداداً كبيرة من المتطوعين، كما تعزّز شبكة المتطوعين بانتظار نشاطات مستقبلية.

- تركيز الموارد المتوفرة كافة على الفرز السريع- قد يحصل هذا الأمر بشكل خاص في البلدان حيث تكرّرت تجارب الاحتيال في عمليات الفرز، وحيث تكون الموارد المتوفرة للنشاطات الانتخابية محدودة.

تشكّل عمليات الفرز السريع، سواء أكانت منظمة على حدة أم كانت تشكّل أحد عناصر جهود مراقبة إجمالية، مشاريع ضخمة ومعقدة في كلتا الحالتين. من شأن الفصول التالية أن تساعد المنظمين على مقارنة هذا المشروع بصورة منطقية وعلى نحو تدريجي. يستهلّ الفصل الثاني هذه العملية بوصف طريقة إنشاء مكتب وتطوير مخطط استراتيجي وضمان النتائج الملائمة.

تذكير

تُصح المنظمات غير الحزبية باتخاذ ثلاث خطوات قبل البدء بمشروع الفرز السريع:

1. تنمية فهم شامل لمنهجية الفرز السريع.
2. وضع بيان أهداف يركّز على تحليل السياق السياسي المحلي.
3. معرفة إن كانت المجموعة تملك الشروط المسبقة للنجاح، بما فيها المصادقية وإمكانية الوصول إلى المعطيات والتمويل المناسب.

على من يقرّر المضي قدماً بإجراء فرز سريع أن يباشر بوضع مخطط استراتيجي نظير للمخطط الذي يصفه الفصل الثاني.

